

Distr.: General
28 April 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 150 من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم
المتحدة لحفظ السلام

**أداء ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنطبي، أوغندا، للفترة من 1 تموز/
يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 والميزانية المقترحة للمركز للفترة من
1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023**

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

37 159 200 دولار	اعتمادات الفترة 2021/2020
36 284 500 دولار	نفقات الفترة 2021/2020
874 700 دولار	الرصيد الحر للفترة 2021/2020
40 272 300 دولار	اعتمادات الفترة 2022/2021
39 446 200 دولار	النفقات المتوقعة للفترة 2022/2021 ^(أ)
(826 100 دولار)	النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2022/2021 ^(أ)
43 185 600 دولار	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2023/2022
(63 400 دولار)	التعديل الذي توصي به اللجنة الاستشارية للفترة 2023/2022
43 122 200 دولار	توصية اللجنة الاستشارية للفترة 2023/2022

(أ) التقديرات في 31 آذار/مارس 2022.



أولا - مقدمة

1 - خلال نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل مركز الخدمات الإقليمي في عنقبي، أوغندا (A/76/548 و A/76/685)، اجتمعت اللجنة عبر الإنترنت بممثلي الأمين العام، الذين قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتمت برود خطية وردت في 24 آذار/مارس 2022. وترد ملاحظات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/76/760) وتلك المتعلقة باستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في تقريرها ذي الصلة (A/76/735).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

2 - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 281/74 ومقررها 571/74، مبلغا إجماليه 37 159 200 دولار (صافيه 33 629 000 دولار) للإنفاق على مركز الخدمات الإقليمي في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وبلغ مجموع نفقات هذه الفترة مبلغا إجماليه 36 284 500 دولار (صافيه 32 574 100 دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل 98 في المائة تقريبا. ويمثل الرصيد الحر البالغ 874 700 دولار 2,4 في المائة من المستوى الإجمالي للموارد ويعكس نفقات أقل مما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (300 231 دولار، أو 0,8 في المائة) وتحت بند التكاليف التشغيلية (400 643 دولار، أو 9,0 في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية مركز الخدمات الإقليمي للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (A/76/548).

3 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الالتزامات غير المصفاة انخفضت من 1 912 900 دولار في الفترة 2020/2019 إلى 800 600 دولار في الفترة 2021/2020، حيث بلغت في 30 حزيران/يونيه 2021 ما قدره 124 900 دولار تحت بند الموظفين المدنيين وما قدره 675 700 دولار تحت بند التكاليف التشغيلية. ولم تحدث أي عمليات إعادة توزيع للأموال فيما بين المجموعات خلال الفترة 2021/2020 (المرجع نفسه، الفقرة 40).

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

4 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن النفقات بلغت في 31 آذار/مارس 2022 ما قدره 29 098 000 دولار (المبلغ الإجمالي). وفي نهاية الفترة الحالية، سيبلغ مجموع النفقات المقدرة 39 446 200 دولار (المبلغ الإجمالي)، وهو ما يمثل معدل تنفيذ للميزانية قدره 97,9 في المائة انطلاقا من اعتمادات قدرها 40 272 300 دولار.

5 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوضع النقدي لمركز الخدمات الإقليمي بلغ في 14 شباط/فبراير 2022 مبلغا قدره 15 428 000 دولار، وهو مبلغ يكفي لتغطية الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره 10 068 000 دولار.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

6 - أنشئ مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي في تموز/يوليه 2010، عقب اتخاذ الجمعية العامة قرارها 269/64، بوصفه مركزاً للخدمات المشتركة للبعثات في المنطقة ضمن إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. واعتمدت الجمعية العامة في قرارها 294/75 ميزانية المركز للفترة 2021/2022، وقررت أن تنتظر في دورتها السادسة والسبعين في مسألة تمويل المركز الذي يقيد على حساب الكيانات الـ 17 المستفيدة (7 بعثات لحفظ السلام، و 9 بعثات سياسية، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي) التي يدعمها المركز. وإضافة إلى ذلك، سيضطلع المركز بمهام التصفية المتبقية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي. وسيقدم المركز أيضاً خدمات إدارية لبعثة كيانات مستفيدة من غير البعثات، مثل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والمكتب الإقليمي للأمين المظالم والوساطة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في عنيتيبي. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن لجنة التحقيق المعنية بالحالة في إثيوبيا قد اتصلت بالمركز للإعراب عن اهتمامها بخدمات الإقامة وخدمات أخرى، وأن المناقشات ذات الصلة جارية. وترد افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة، فضلاً عن الخدمات المقدمة، بتفصيل في الفرع أولاً - باء من تقرير الميزانية المقترحة (A/76/685).

نموذج القابلية للتوسع أو التقلص

7 - ترد في الميزانية المقترحة معلومات مفصلة عن نموذج القابلية للتوسع أو التقلص الخاص بمركز الخدمات الإقليمي (المرجع نفسه، الفقرات 34 إلى 46). ويشار إلى أن المركز وضع نموذجاً منقحاً للقابلية للتوسع أو التقلص سيظل يشكل أساساً لصياغة الميزانية في الفترة 2023/2022. ويشار أيضاً إلى أن النموذج وُضع باتباع مفهوم الانطلاق من الصفر في تحديد الملاك الوظيفي وإلى أنه يركز على عناصر المعاملات، التي تشمل الإلحاق بالخدمة وانتهاءها، واستحقاقات الموظفين الدوليين وكشوف مرتباتهم، واستحقاقات الموظفين الوطنيين وكشوف مرتباتهم، والأفراد النظاميين، والسفر، والمطالبات وخدمات منح التعليم، وخدمات أمين الصندوق، وخدمات البائعين، والرقابة الداخلية، والحسابات.

8 - وفيما يتعلق ببيانات المعاملات الحديثة، يشار في التقرير إلى أن قيماً متطرفة نشأت مؤخراً نتيجة التأثير المزدوج للطفرات المؤقتة المتصلة بالبعثات وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وإلى أن تلك الاختلافات تم تخفيفها من خلال اتباع نهج مرجح لحساب بيانات حجم المعاملات، على النحو التالي: وزن بنسبة 50 في المائة للفترة 2018/2019، ووزن بنسبة 30 في المائة للفترة 2019/2020، ووزن بنسبة 20 في المائة للفترة 2020/2021. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن استخدام نهج المتوسط المرجح لحساب بيانات المعاملات الأساسية يفيد في مراعاة تأثير الجائحة على أحجام المعاملات والطفرات في المعاملات على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث يخصص وزن أكبر لبيانات ما قبل الجائحة من أجل موازنة توقعات حجم المعاملات التصاعديّة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن نهج المتوسط المرجح لم يستخدم قبل الفترة 2023/2022 ولكن سيستمر استخدامه في السنوات المقبلة من أجل التقليل إلى أدنى حد من مخاطر نشوء بيانات معاملات متطرفة. وبالإضافة إلى ذلك، تصمم الخدمات الإدارية المقدمة للجهات المستضافة خصيصاً لتلبية احتياجات الكيان، وسيؤدي الانخفاض المتوقع بنسبة 8,8 في المائة في عدد

العملاء الذين يحصلون على الخدمات إلى انخفاض عام قدره 19 وظيفة في احتياجات المركز من الوظائف للفترة 2023/2022 (انظر الفقرة 18 أدناه). وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن التقلبات المذكورة أعلاه في أحجام الفترة 2020/2019 قد نتجت عن تأثير جائحة كوفيد-19 وأن أحجام المعاملات للفترة 2019/2018 قد استخدمت بالتالي كخط أساس لحسابات نموذج القابلية للتوسع أو التقلص للفترة 2022/2021 من أجل توفير بيانات موثوقة لدورة سنة كاملة. ومع استمرار تأثير المركز بشكل كبير بجائحة كوفيد-19 في الفترة 2021/2020، تقرر أن استخدام بيانات المعاملات لذلك العام وحده كخط أساس للوصول إلى احتياجات التوظيف سيفضي إلى نهج منحرف يؤدي إلى خطر عدم كفاية الموارد في الفترة 2023/2022. وأبلغت اللجنة بأن التغييرات السنوية ستحدث بانتظام نتيجة للأنشطة الموسمية، والمعاملات الأخرى، والتغيرات في قاعدة عملاء المركز.

9 - وفيما يتعلق بالتدريب كجزء من افتراضات نموذج القابلية للتوسع أو التقلص، يشير الأمين العام إلى أن ما مجموعه 10 أيام خاصة بالتطوير المهني أدرجت في الحساب، وتشمل 5 أيام مأذون بها في الوثيقة ST/SGB/2009/9 و 5 أيام من التدريب الإضافي (المرجع نفسه، الفقرتان 17 و 43). وتسلم اللجنة الاستشارية بأهمية تدريب الموظفين لتلبية احتياجات التطوير المهني للموظفين وتدعم المنظمة في الوفاء بولاياتها وتلاحظ أنه، وفقا لسياسة الأمانة العامة للتعليم والتطوير (ST/SGB/2009/9)، الفقرة 2-2)، يتوقع من الموظفين كحد أدنى إتمام خمسة أيام من التدريب الإلزامي سنويا. وترى اللجنة أن نموذج القابلية للتوسع أو التقلص ينبغي أن يتتبع على نحو أدق التوقعات والمعايير المحددة في سياسة الأمانة العامة، وينص بالتالي على خمسة أيام تقديرية لفرص التعلم والتطوير لكل موظف في السنة.

10 - وتسلم اللجنة الاستشارية بفائدة نموذج القابلية للتوسع أو التقلص الذي وضعه مركز الخدمات الإقليمي في تحديد مستوى الاحتياجات من الموارد لأداء مهام المعاملات، فضلا عن الحاجة إلى نهج مرجح لقياس بيانات المعاملات بغية مراعاة التأثير المزدوج لجائحة كوفيد-19 والطفرات المؤقتة المتصلة بالبعثات. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مستكملة، في تقارير الميزانية المقبلة، عن التدابير المتخذة للتقليل أو التخلص من الحاجة إلى نهج مرجح، لا سيما وأن النموذج يأخذ في الحسبان فترات الذروة المعروفة للعمل، وكذلك عن الانتقال التدريجي للكيانات المستفيدة من خدمات مركز الخدمات الإقليمي إلى "الوضع الطبيعي التالي" بعد الجائحة. وتشير اللجنة إلى ملاحظاتها وتوصياتها بشأن نموذج القابلية للتوسع أو التقلص الواردة في تقاريرها السابقة عن مركز الخدمات الإقليمي (وآخرها، على سبيل المثال، A/75/822/Add.9، الفقرات 8 إلى 11). وترى اللجنة، آخذة في اعتبارها ملاحظاتها الواردة في هذا التقرير، أن النموذج يمكن صقله وتثبيته وتتطلع إلى مواصلة تطبيقه في تقارير الميزانية المقبلة.

مبادرات دعم المركز الإقليمي

11 - ترد معلومات عن مبادرات دعم مركز الخدمات الإقليمي في تقرير الأمين العام (A/76/685، الفقرتان 8 و 9) وتشمل ما يلي:

(أ) أتمتة العمليات الآلية الخاصة بالهاتف والفواتير: تقديم خدمات متسقة رفيعة المستوى تتعلق بإعداد الفواتير الهاتفية الإقليمية لـ 10 بعثات مستفيدة والمركز، عن طريق تجهيز ما يقرب من 83 211 فاتورة هاتفية (انظر أيضا المرجع نفسه، الفقرة 60 (الإنجاز المتوقع 11-1)). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بعد النجاح في تحقيق أتمتة خدمات الفوترة الهاتفية في الفترة 2022/2021،

ينكب المركز على تحليل الاستخدام المحتمل لأتمتة تقارير كشوف المرتبات والتسويات المصرفية والحسابات المستحقة القبض في قسم الخدمات المالية ورصد الامتثال. وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لأتمتة العمليات قدر الإمكان وتتطلع إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن التقدم المحرز والدروس المستفادة، بما في ذلك مكاسب الكفاءة ذات الصلة، في تقارير الميزانية المقبلة (انظر أيضا A/75/822/Add.9، الفقرة 33)؛

(ب) *تعزيز ثقافة تعدد اللغات*: توسيع نطاق تعدد اللغات ليشمل مزيدا من دورات تعلم اللغات التي تعقد على الشبكة وافتراضيا ووجها لوجه لإتاحة تحسين تقديم الخدمات عن طريق التواصل مع الجهات المستفيدة بمختلف اللغات الرسمية للأمم المتحدة، بما فيها الإنكليزية والفرنسية والعربية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استقارها، بأن المركز قد شارك في تجريب أداة للمتطلبات اللغوية والمهارات اللغوية تستند إلى إطار لغات الأمم المتحدة. وقد استجاب ما مجموعه 331 موظفا لعملية تقييم ذاتي للمهارات اللغوية، تشير إلى أن جميع المجيبين (100 في المائة) يتقنون اللغة الإنكليزية، وأن 53 مجيبا (16 في المائة) يتقنون اللغة الفرنسية، وأن 4 مجيبين (2 في المائة) يتقنون اللغة العربية، على مختلف مستويات الكفاءة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة شددت، في قراراتها 252/75 و 346/73 و 263/71، على الأهمية البالغة للمساواة بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وأهمية تعدد اللغات في أنشطة الأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة الجهود التي يبذلها المركز لتوسيع نطاق الكفاءة اللغوية لموظفيه، وتثق في أن المركز، بغية تحسين خدمة العملاء وتلبية احتياجاتهم، سيضاعف جهوده لضمان أن يكون عدد أكبر من موظفيه بارعين في اللغتين العربية والفرنسية وقادرين على دعم العملاء الناطقين باللغتين العربية والفرنسية، وسيقدم معلومات مستكملة عن ذلك في تقارير الميزانية المقبلة؛

(ج) *تدريب العملاء الإقليميين والأمانة العامة*: أعيد فتح المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات بالكامل في الفترة 2022/2021، مع الالتزام ببروتوكولات كوفيد-19. وعند الاستقار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المركز قد استضاف 1 268 ضيفا، وبأن 1 239 ضيفا قد شاركوا في تدريب حضوري في الفترة الممتدة بين 23 أيلول/سبتمبر 2021 ونهاية شباط/فبراير 2022. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه نظرا لأن المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات لا يقدم سوى الدعم اللوجستي للمناسبات التي يستضيفها، فإن التقييمات والقرارات المتعلقة بطريقة الإنجاز تظل من تقدير المنظمين الفنيين للدورات التدريبية أو المناسبات. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي مواصلة تطبيق الدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19 وتؤكد من جديد أنه ينبغي زيادة اعتماد الاجتماعات الافتراضية وأدوات التدريب عبر الإنترنت وأنه ينبغي إبقاء السفر لحضور حلقات العمل أو المؤتمرات أو الاجتماعات عند الحد الأدنى، وينبغي في حال اقتراح مثل هذا السفر تقديم تبريرات مفصلة له؛

(د) *مستوى رضا العملاء عن الخدمات المقدمة*: أظهرت أحدث استقصاءات المركز السنوية لرضا العملاء التي أجريت في الفترتين 2021/2020 و 2022/2021 أن 75 في المائة من العملاء كانوا راضين عن الخدمات المقدمة خلال الفترتين وأن المركز يتوقع في الفترة 2023/2022 نفس المستوى من رضا العملاء. وأظهرت الاستقصاءات المحددة لرضا العملاء عن الخدمات التي تقدمها دائرة التكنولوجيا الميدانية الإقليمية أنه في الفترة 2021/2020، كان 93,12 في المائة من العملاء راضين عن الخدمات المقدمة، وكان 80 في المائة منهم راضين عنها في الفترة 2022/2021، بينما كان يتوقع أيضا أن تبلغ النسبة 80 في المائة في الفترة 2023/2022 (A/76/685، الفقرتان 58 (مؤشر الإنجاز 9-1-2)

و 60 (مؤشر الإنجاز 11-4-1). واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المركز، نظرا لأن الرضا العام للعملاء ظل ويتوقع أن يظل عند مستوى 75 في المائة، سيتخذ خطوات لتحديد أسباب ركود مستوى رضا العملاء ومعالجة أي أوجه قصور من أجل زيادة رضا العملاء. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مفصلة بهذا الشأن في تقرير الميزانية المقبل.

باء - الاحتياجات من الموارد

الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الاعتمادات السنوية المخصصة (2021/2020)		النفقات المخصصة (2022/2021)		النفقات المخصصة (2022/2021)		الفرق
	2021/2020	2022/2021	2022/2021	2023/2022	2022/2021	2023/2022	
الموظفون المدنيون	29 983,0	29 751,7	33 049,1	24 315,2	36 341,5	3 291,6	10,0
التكاليف التشغيلية	7 176,2	6 532,8	7 222,8	4 782,8	6 844,5	(378,3)	(5,2)
إجمالي الاحتياجات	37 159,2	36 284,5	40 272,3	29 098,0	43 185,6	2 913,3	7,2

12 - وتمثل الميزانية المقترحة البالغة 43 185 600 دولار (المبلغ الإجمالي) زيادة قدرها 2 913 300 دولار، أو بنسبة 7,2 في المائة، قياسا إلى المبلغ المخصص للفترة 2022/2021 وقدره 40 272 300 دولار. وترد في الفرع الثالث من تقرير الميزانية المقترحة معلومات عن الفروق بين مخصصات الفترة 2022/2021 والموارد المقترحة للفترة 2023/2022 (المرجع نفسه).

1 - الموظفون المدنيون

الفئة	العدد المعتمد للفترة		الوظائف المشغولة حتى		الفرق
	2022/2021	31 آذار/مارس 2022	2023/2022	العدد المقترح للفترة	
الموظفون الدوليون	137	121	133	(4)	
الموظفون الوطنيون	280	239	265	(15)	
متطوعو الأمم المتحدة	7	7	7	-	
المجموع	424	367	405	(19)	

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والمؤقتة

13 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة 2023/2022 ما قدره 36 341 100 دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 10 في المائة مقارنة بمخصصات الفترة 2022/2021. وهذه الزيادة هي الأثر الصافي للعوامل التالية: (أ) تخفيض معدل الشغور لفئة الموظفين الدوليين من 11 في المائة في الفترة 2022/2021 إلى 8 في المائة في الفترة 2023/2022؛ (ب) وتحديث معدلات المرتبات لفئة الموظفين الدوليين وزيادة التكاليف العامة للموظفين من 89,5 في المائة في الفترة 2022/2021 إلى 92,4 في المائة في الفترة 2023/2022؛ (ج) وتطبيق درجة أعلى للموظفين الفنيين الوطنيين لتعكس متوسط درجة الموظفين

الفعالية؛ (د) وزيادة في الاحتياجات لتغطية التكاليف العامة للموظفين من 32 في المائة إلى 36 في المائة للموظفين الوطنيين على أساس الاتجاهات السابقة؛ (هـ) وإلغاء 19 وظيفة (وظيفتان دوليتان و 17 وظيفة وطنية)؛ (و) وتحويل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفتين وطنيتين (المرجع نفسه، الفقرة 48).

14 - ويُقترح ما مجموعه 405 وظائف ثابتة ومؤقتة للموظفين المدنيين للفترة 2023/2022، ويشمل هذا العدد 133 وظيفة ثابتة دولية و 265 وظيفة ثابتة وطنية و 7 وظائف لمتطوعين للأمم المتحدة، مقارنةً بـ 424 وظيفة ثابتة ومؤقتة اعتُمدت للفترة 2022/2021. وترد تفاصيل عن المقترحات المتعلقة بالملاك الوظيفي في الفرع أولاً - واو من تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس لديها خطط لخفض عدد موظفيها أو وجودها في عنيتيبي في الفترة 2023/2022 وستواصل إدارة قاعدة الدعم في عنيتيبي (A/76/760/Add.4، الفقرات 16 و 39 و 40؛ والفقرات 28 إلى 31 أدناه).

تحويل الوظائف

15 - ترد في الميزانية المقترحة معلومات عن التحويل المقترح لوظيفتي مساعدين ماليين (من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفتين لموظفين مساعدين للشؤون المالية (موظفين وطنيين من الفئة الفنية) في قسم الخدمات المالية ورصد الامتثال (A/76/685، الفقرتان 79 و 80 والجدول 14). وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد أهمية بناء القدرات الوطنية وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مزيداً من المقترحات لتحويل الوظائف الثابتة والمؤقتة إلى وظائف وطنية في مشروع الميزانية المقبل، حسب الإمكان من الناحية التشغيلية (انظر أيضاً A/75/822، الفقرة 45؛ والفقرة 22 أدناه).

نقل الوظائف

16 - يقترح تقرير الأمين العام سبع عمليات نقل، تتشابه مع نموذج القابلية للتوسع أو النقل، لن تؤدي إلى تحقيق المركز أي مكاسب صافية أو تكبده أي خسائر صافية مقارنة بمستويات ملاك الموظفين الحالية المأذون بها، وفيما يلي بيانها:

(أ) من التوجيه التنفيذي والإدارة: خمس عمليات نقل، تشمل وظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج (ف-3) من وحدة العلاقات مع العملاء وإدارة المعارف إلى مكتب المدير؛ ووظيفة واحدة لمساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) من وحدة الاتصالات إلى وحدة العلاقات مع العملاء وإدارة المعارف؛ وثلاث وظائف إلى وحدة النظم وضمان الجودة والإبلاغ عن الأداء: وظيفة واحدة لموظف للموارد البشرية (موظف وطني من الفئة الفنية) من خط الخدمات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الدوليين وكشوف مرتباتهم، ووظيفة واحدة لمساعد مالي (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) من خط الخدمات المتعلقة بالمطالبات، ووظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) من خط الخدمات المتعلقة بمنح التعليم (A/76/685، الفقرة 67 والجدول 6). وفيما يتعلق بنقل الوظائف الثلاث المذكورة أعلاه إلى وحدة النظم وضمان الجودة والإبلاغ عن الأداء، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن مهامها للدعم من المستوى 2 ب في نظام أوموجا ستفيد في تعزيز الضوابط الداخلية، وذلك بفصل التسلسل الإداري للموظفين الذين يقومون بالمعاملات اليومية عن أولئك الذين يشرفون على الإجراءات التصحيحية وجوانب ضمان الجودة في خط الخدمات؛

(ب) من قسم الاستحقاقات وكشوف المرتبات : وظيفة واحدة لموظف للموارد البشرية (موظف وطني من الفئة الفنية) إلى وحدة النظم وضمان الجودة والإبلاغ عن الأداء لتوفير مهام الدعم من المستوى 2 ب ضمن نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرة 72 والجدول 8)؛

(ج) من قسم السفر والمنح والتعليم: وظيفة واحدة لمساعد مالي (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) ووظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) إلى وحدة النظم وضمان الجودة والإبلاغ عن الأداء في مكتب نائب المدير لتوفير مهام الدعم من المستوى 2 ب ضمن نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرة 75 والجدول 10)؛

(د) من قسم خدمات العملاء : وظيفة واحدة لمساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) من وحدة الاتصالات في مكتب المدير إلى وحدة العلاقات مع العملاء وإدارة المعارف، لزيادة قدرة القسم على تنفيذ ولايته، ووظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج (ف-3) من وحدة العلاقات مع العملاء وإدارة المعارف إلى مكتب المدير، لتوفير الرقابة على المشاريع والبرامج التي يضطلع بها المركز (المرجع نفسه، الفقرة 77 والجدول 12).

إعادة انتداب الوظائف

17 - يقترح الأمين العام في تقريره 10 عمليات إعادة انتداب وعملياتي إعادة انتداب مع عمليتي نقل بالتزامن، يطبق عليها معدل شغور قدره 50 في المائة، على النحو التالي:

(أ) من التوجيه التنفيذي والإدارة: 10 عمليات إعادة انتداب تشمل وظيفة واحدة لموظف للموارد البشرية (موظف وطني من الفئة الفنية) للعمل كموظف لشؤون الإعلام ووظيفة واحدة لمساعد إداري (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) للعمل كمساعد للاتصالات في وحدة الاتصالات؛ ووظيفة واحدة لمساعد مالي (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) للعمل كمساعد لشؤون تحليل البيانات ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموارد البشرية (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) للعمل كمساعد لإدارة المعلومات في وحدة النظم وضمان الجودة والإبلاغ عن الأداء؛ ووظيفة واحدة لمساعد فريق (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) للعمل كمساعد لشؤون التدريب في المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات؛ ووظيفة واحدة لمساعد مالي (من فئة الخدمة الميدانية) للعمل كمساعد لإدارة المعلومات، وثلاث وظائف لمساعدين لإدارة الوثائق (موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) للعمل كمساعدين لشؤون المحفوظات ووظيفة واحدة لمساعد مالي للعمل كمساعد لشؤون المحفوظات في وحدة إدارة المحفوظات والسجلات. وفيما يتعلق بإعادة الانتداب المذكورة أعلاه لموظف للعمل كمساعد للاتصالات (موظف وطني من فئة الخدمات العامة)، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن هذه المهمة مطلوبة لإنشاء منتجات اتصال استراتيجية ومحتوى اتصالات متعدد الوسائط، فضلا عن المبادرة بالتواصل مع الجماهير في الداخل والخارج؛

(ب) إعادة الانتداب والنقل من التوجيه التنفيذي والإدارة: إعادة انتداب وظيفة واحدة لموظف لشؤون التدريب في مجال حفظ السلام (من فئة الخدمة الميدانية) في المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات ليعمل شاغلا كموظف لشؤون السفر، ونقلها إلى خط الخدمات المتعلقة بالسفر؛ وإعادة انتداب وظيفة واحدة لمساعد لشؤون السفر (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) في خط الخدمات المتعلقة بالسفر ليعمل شاغلا كمساعد لشؤون التدريب، ونقلها إلى المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات (المرجع نفسه، الفقرات 68 و 69 و 75 والجدولان 6 و 10).

إلغاء الوظائف

18 - يقترح إلغاء 19 وظيفة، تمشياً مع نموذج القابلية للتوسع أو التقلص، نتيجة التخفيض المتوقع في حجم المعاملات عقب إغلاق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، ومكتب منسق الأمم المتحدة المعني بالتصدي العاجل لفيروس إيبولا (المرجع نفسه، الفقرة 27)، على النحو التالي:

(أ) قسم الاستحقاقات وكشوف المرتبات: إلغاء سبع وظائف تشمل ست وظائف لمساعدين للموارد البشرية (موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) ووظيفة واحدة لموظف مالي معاون (ف-2) (المرجع نفسه، الفقرة 72 والجدول 8)؛

(ب) قسم السفر والمطالبات ومنح التعليم: إلغاء ثماني وظائف تشمل أربع وظائف لمساعدين للموارد البشرية (موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون السفر (موظف وطني من فئة الخدمات العامة)، وثلاث وظائف لمساعدين ماليين (موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) (المرجع نفسه، الفقرة 74 والجدول 10)؛

(ج) قسم الخدمات المالية ورصد الامتثال: إلغاء أربع وظائف تشمل وظيفتين لمساعدين ماليين (موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة)، ووظيفة واحدة لموظف مالي (ف-3)، ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون السفر (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) (المرجع نفسه، الفقرة 79 والجدول 14).

معدلات الشغور

19 - يتضمن الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشغور للموظفين المدنيين التي شوهدت في الفترتين 2021/2020 و 2022/2021، وكذلك لمعدلات الشغور المقترحة للفترة 2023/2022. وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدم وجود مبرر لتطبيق معدلات تختلف عن معدلات الشغور الفعلية التي شوهدت خلال الفترة الحالية، حتى 31 آذار/مارس 2022، على النحو التالي: (أ) يقترح معدل شغور قدره 8,0 في المائة للموظفين الدوليين في حين يبلغ فيه المتوسط الفعلي 12,1 في المائة والمعدل الفعلي 11,7 في المائة؛ (ب) ويقترح معدل شغور قدره 8,0 في المائة للموظفين الوطنيين في حين يبلغ فيه متوسط المعدل الفعلي 11,7 في المائة والمعدل الفعلي 11,1 في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين ويبلغ متوسط المعدل الفعلي 14,5 في المائة والمعدل الفعلي 15,2 في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

معدلات الشغور

(النسبة المئوية)

المعدل المعتمد	المعدل الفعلي	المعدل المدرج	متوسط المعدل	المعدل الفعلي	المعدل المقترح
الفترة 2021/2020	الفترة 2021/2020	الفترة 2022/2021	الفترة 2022/2021	الفترة 2022/2021	الفترة 2023/2022

الفئة

الموظفون المدنيون

الموظفون الدوليون	11,0	14,2	11,0	12,1	11,7	8,0
-------------------	------	------	------	------	------	-----

الموظفون الوطنيون

الموظفون الفنيون الوطنيون	8,0	18,2	8,0	11,7	11,1	8,0
---------------------------	-----	------	-----	------	------	-----

الفئة	2021/2020	2021/2020	المرج	متوسط المعدل	المعدل الفعلي	المعدل المقترح
	الفترة	الفترة	المعدل الفعلي	الفترة	الفترة	الفترة
	2021/2020	2022/2021	الفترة	الفترة	الفترة	الفترة
	2021/2020	2022/2021	الفترة	الفترة	الفترة	الفترة
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	8,0	13,0	8,0	14,5	15,2	8,0
متطوعو الأمم المتحدة	-	-	-	11,1	-	-
الموظفون الدوليون	-	-	-	-	-	-
الموظفون الوطنيون	-	-	-	-	-	-

20 - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم تبرير واضح لذلك ضمن الميزانية المقترحة وفي الوثائق ذات الصلة.

الوظائف الشاغرة

21 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن 48 وظيفة كانت شاغرة في 23 آذار/مارس 2022، وبأنه لم تكن أي وظائف شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، وبأن الوظائف المقترحة إلغاؤها كانت شاغرة.

22 - وفيما يتعلق بارتفاع معدل دوران الموظفين في مركز الخدمات الإقليمي مؤخرا (انظر أيضا [A/76/548](#)، الفقرات 42 إلى 44 (في المائة)؛ و [A/76/685](#)، الفقرة 30)، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن المركز قد ركز على بناء القدرات، ولذلك أتاحت للموظفين ذوي الخبرة الفنية فرص جديدة لدى كيانات أخرى، وهو اتجاه يتوقع أن يستمر في الفترة 2023/2022. ويواصل المركز إنشاء قوائم بالمرشحين من أجل التعجيل بالتعيين، وملء الوظائف الثابتة والمؤقتة الشاغرة في الوقت المناسب. وتشير اللجنة إلى أن ارتفاع معدلات الشغور ارتبط بجملة أمور منها التجميد الطويل الأمد لتعيين موظفين وطنيين في المركز فيما يتعلق بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة عن مكتب الموارد البشرية، وأن التجميد رفع في بداية جائحة كوفيد-19 ([A/75/822/Add.9](#)، الفقرة 26).

23 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة كررت الإعراب عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الشواغر في ملاك الموظفين المدنيين. وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات محدّثة عن حالة عملية الاستقدام لشغل الوظائف الشاغرة إلى الجمعية عند نظرها في هذا التقرير وأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

24 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالموظفين المدنيين.

2 - التكاليف التشغيلية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات النفقات المخصصة النفقات حتى 31 آذار/ تقديرات التكاليف		الفرق		النسبة المئوية	
	(2021/2020)	(2022/2021)	مارس 2022	(2023/2022)	المبلغ	(2)-(3)=(4)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(2)÷(4)=(5)
التكاليف التشغيلية						
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية	131,8	2,4	-	100,0	97,6	4 066,7
السفر في مهام رسمية	216,2	238,2	56,7	239,9	1,7	0,7
المرافق والبنى التحتية	2 309,7	2 412,9	1 039,4	2 269,1	99,4	4,6
النقل البري	87,1	137,9	44,3	92,0	(10,1)	(9,9)
العمليات الجوية	-	-	-	-	-	-
العمليات البحرية	-	-	-	-	-	-
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	3 941,9	4 146,9	3 398,4	3 604,7	(542,2)	(13,1)
الشؤون الطبية	103,5	108,4	1,5	106,9	(1,5)	(1,4)
المعدات الخاصة	-	-	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	386,0	455,1	242,5	431,9	(23,2)	(5,1)
المشاريع السريعة الأثر	-	-	-	-	-	-
المجموع	7 176,2	7 222,8	4 782,8	6 844,5	(378,3)	(5,2)

25 - وتعكس الزيادة المقترحة للفترة 2023/2022 الأثر الصافي لما يلي: (أ) الزيادات تحت بند الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، والسفر في مهام رسمية، والمرافق والبنى التحتية؛ (ب) والانخفاضات تحت بند النقل البري، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والشؤون الطبية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (انظر A/76/685، الفرعان الثاني والثالث).

26 - واللجنة الاستشارية غير مقتنعة اقتناعاً تاماً بأن المبررات المقدمة تبرر بعض الاحتياجات من الموارد الواردة أدناه، وتقدم الملاحظات والتوصيات التالية:

(أ) الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية: تعكس الموارد المقترحة البالغة 100 000 دولار زيادة قدرها 97 600 دولار (4 066,7 في المائة). وحتى 31 آذار/مارس 2022، لم يتم تكبد أي نفقات للفترة 2022/2021 من مخصصات قدرها 2 400 دولار. وُصِدت للفترة 2021/2020 مخصصات تبلغ 131 800 دولار ولم يتم تكبد أي نفقات. ويشار إلى أن الزيادة المقترحة في الاحتياجات تعزى إلى انخفاض الاحتياجات البالغة 2 400 دولار في الفترة 2022/2021 وإلى أن الاحتياجات الجديدة تتعلق باستشاري لتدريب الموظفين على نظام إدارة الاستفسارات الجديد الذي سيبدأ العمل به في الفترة 2023/2022. ونظراً لعدم تكبد أي نفقات في الفترة 2021/2020 أو حتى الآن في الفترة 2022/2021، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض بنسبة 20 في المائة (19 500 دولار) في الزيادة في الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية؛

(ب) *السفر في مهام رسمية*: تعكس الموارد المقترحة البالغة 239 900 دولار زيادة قدرها 1 700 دولار (0,7 في المائة). وحتى 31 آذار/مارس 2022، بلغ مجموع نفقات الفترة 2022/2021 ما قدره 56 700 دولار مقابل مخصصات قدرها 238 200 دولار. وُرصدت للفترة 2021/2020 مخصصات تبلغ 216 200 دولار في حين بلغ مجموع نفقاتها 25 200 دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه في حين أن مركز الخدمات الإقليمي قد استخلص دروساً وممارسات فضلى خلال جائحة كوفيد-19 تقيّد في ضمان إجراء التدريب بطريقة تحافظ على سلامة المشاركين وتحمي صحتهم، فإنه لا يقدم سوى الدعم اللوجستي للمناسبات نفسها وكانت القرارات المتعلقة بطريقة تقديم التدريب، سواء كان حضورياً أو افتراضياً أو مختلطاً، رهناً بتقدير الكيان المنظم. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن المركز قد نفذ بروتوكولات التباعد الجسدي ومراقبة درجة الحرارة وتقييم اليدين بشكل متكرر وبأن لديه دورات تدريبية وأنشطة محدودة من حيث الحجم والنطاق بغية الالتزام بالمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية. وعلاوة على ذلك، فقد نفذ المركز تفويضاً بلقاح كوفيد-19 شمل جميع المشاركين بالحضور الفعلي، كما أنه عزز اتصاله بالإنترنت لدعم المناسبات في أشكال مختلطة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المركز طبق الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 عند تقديم الدعم اللوجستي للمناسبات، وتكرر التأكيد على أنه ينبغي للكيانات المنظمة، قدر الإمكان، أن تستفيد على النحو الأمثل من الاجتماعات الافتراضية وأدوات التدريب عبر الإنترنت وأنه ينبغي إبقاء السفر لحضور حلقات العمل أو المؤتمرات أو الاجتماعات عند أدنى حد ممكن، وإذا اقترح السفر فينبغي تقديم مبررات مفصلة. وتلاحظ اللجنة كذلك تركيز المركز على السفر لزيارة الكيانات المستفيدة وإمكانية اعتماد المركز في هذا الصدد على الأصول الجوية للبعثات في السفر فيما بين البعثات. ولذلك، توصي اللجنة بخفض الموارد المقترحة لبند السفر في مهام رسمية بنسبة 10 في المائة (24 000 دولار)؛

(ج) *المرافق والبنى التحتية*: تعكس الموارد المقترحة البالغة 2 269 100 دولار زيادة قدرها 99 400 دولار (4,6 في المائة). ويشار إلى أن ارتفاع الاحتياجات ناتج عن زيادة حصة المركز من التكاليف العامة والمشاركة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة 63 في المائة في الفترة 2023/2022، مقارنة بنسبة 53,8 في المائة في الفترة 2022/2021، عقب خفض وجود البعثة في عنيتيبي (انظر الفقرات 29 إلى 31 أدناه)، إضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود. وُرصدت للفترة 2021/2020 مخصصات تبلغ 2 309 700 دولار في حين بلغ مجموع نفقاتها 2 412 900 دولار. وحتى 31 آذار/مارس 2022، بلغ مجموع نفقات الفترة 2022/2021 ما قدره 1 039 400 دولار مقابل مخصصات قدرها 2 169 700 دولار. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بتوزيع للرسوم على مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي لتغطية التكاليف العامة والمشاركة لقاعدة الدعم في عنيتيبي، التي تظهر اتجاهها في زيادة الرسوم على القاعدة خلال فترات الميزانية الثلاث الماضية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أثر تقليص حجم البعثة وانتقالها وخفض وجودها في عنيتيبي (انظر أيضاً الفقرات 29 إلى 31 أدناه) أدى إلى زيادة حصة المركز من التكاليف العامة والمشاركة. وفي ضوء النقص المتوقع في الإنفاق في الفترة 2022/2021، توصي اللجنة بتخفيض بنسبة 20 في المائة (19 900 دولار) في الزيادة في الموارد المقترحة تحت بند المرافق والبنى التحتية.

27 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بتوصياتها الواردة في الفقرة 26 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

خامسا - مسائل أخرى

تقليص حجم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

28 - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، نظرا لتقليص أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد أجرت إدارة الدعم العمليتي دراسة لمعالجة إمكانية تصفية البعثة وسحبها من عنيتي (A/75/822/Add.9، الفقرة 39). ويشير الأمين العام إلى أن الدراسة تهدف إلى صياغة مقترح شامل بشأن الأدوار والمسؤوليات المستقبلية لعدة كيانات عاملة في مجال سلسلة الإمداد في الإطار الأوسع للإدارة المتكاملة لسلسلة الإمداد، بما في ذلك مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحويلات داخل مركز الخدمات الإقليمي، الذي أعيدت هيكلته في الفترة 2022/2021 ليصبح مركز الدعم الأمامي والنشر (انظر A/75/822/Add.6، الفقرات 40 إلى 42؛ و A/75/822، الفقرتان 73 و 74). وعلاوة على ذلك، فمع تقليص وجود البعثة في عنيتي، ارتئي أنه يمكن توفير القدرة الاحتياطية على إدارة حركة الموظفين والبضائع من خلال مركز الدعم الأمامي والنشر. غير أن البعثة تواصل حاليا إدارة قاعدة الدعم في عنيتي وليس لديها خطط لمواصلة تخفيض عدد موظفيها أو وجودها في عنيتي في الفترة 2023/2022. ويشار أيضا إلى أن أي استراتيجية منقحة في المستقبل لعمليات القاعدة في عنيتي يمكن أن تشمل مذكرة تفاهم جديدة في حالة تصفية البعثة وسحبها، وسيُنظر فيها، حسب الولاية المقبلة للبعثة التي سيقورها مجلس الأمن (A/76/685، الفرع خامسا-ألف).

29 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن إدارة البعثة لقاعدة الدعم في عنيتي تشمل تقديم الدعم لما يلي: (أ) البعثة نفسها في مهمتها المتعلقة بسلسلة الإمداد؛ (ب) والخدمات اللوجستية والأمنية التي تقدم لجميع الجهات المستضافة في قاعدة الدعم، بما في ذلك مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي؛ (ج) والبعثات الإقليمية الأخرى فيما يتعلق بعملية تناوب القوات وإعادة رفات الموتى إلى الوطن (انظر أيضا A/76/760/Add.4، الفقرة 39). وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم البعثة الإنترنت الساتلي الذي يغطي القاعدة بأكملها، بما في ذلك المركز، بتكاليف أقل، مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للفترة 2023/2022 بسبب انخفاض التكاليف المتوقعة لخدمات الاتصال بالإنترنت (A/76/685، الفقرة 49). وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن البعثة ستواصل قيادة أنشطة إدارة المخاطر المهنية والمتعلقة بالسلامة في عنيتي. وفيما يتعلق بالآثر الطويل الأجل المذكور أعلاه للتقليص المتوقع لحجم البعثة وخروجها في نهاية المطاف، بما في ذلك أي خطط للمركز لإبرام مذكرة تفاهم جديدة مع حكومة أوغندا، لا يتوقع حاليا إدخال تغييرات استراتيجية على عمليات قاعدة الدعم، ولكن أي تغييرات محتملة سيتم تنسيقها والتخطيط لها على النحو الواجب مع الجهات المستضافة والبلد المضيف وستعرض على الدول الأعضاء.

30 - وكما نوقش بمزيد من التفصيل في الوثيقة A/76/760/Add.4 (الفقرتان 22 و 23)، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن تقييما أجرته البعثة قد خلص إلى أنه من الضروري استحداث نظام لدفع تكاليف الراحة والاستجمام وإلى أن الرحلات الجوية لهذا الغرض ستعلق بالتالي، نظرا لتوسيع وإيجاد رحلات جوية دولية مباشرة انطلاقا من مطار غوما، مما أدى إلى وقف الرحلات الجوية من عنيتي. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه نتيجة لوقف العمليات الجوية للبعثة في عنيتي، اقترحت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إنشاء أربع وظائف (وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية و 3 وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة) لمواصلة توفير العمليات الجوية الحيوية (انظر A/76/760/Add.7، الفقرة 20 (ه)).

31 - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في مقترحات الميزانية للفترة 2024/2023، تحليلاً كاملاً لتكاليف وفوائد نقل الخدمات الجوية للبعثة من عنتيبي، بما في ذلك الأثر على البعثات في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أنه نظراً لأن تقليص حجم البعثة واحتمال إغلاقها سيكون لهما تأثير على مركز الخدمات الإقليمي، فإن هناك حاجة إلى تقديم استعراض شامل للآثار التشغيلية والمالية المقدر ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالانعكاسات على المركز بوصفه جهة مستضافة في قاعدة الدعم في عنتيبي التابعة للبعثة والمسائل القانونية المتصلة بمذكرة التفاهم مع البلد المضيف، في تقرير الميزانية المقبل. وتناقش اللجنة الاستشارية أيضاً انسحاب البعثة وانتقالها في تقريرها عن تمويل البعثة (A/76/760/Add.4، الفقرات 35 إلى 40).

تمثيل الجنسين

32 - وفقاً للمعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية لدى استفسارها، كان يعمل في المركز، في 24 آذار/مارس 2022، ما مجموعه 358 موظفاً، 192 منهم نساء (53,6 في المائة) و 166 منهم رجال (46,4 في المائة). وفي مختلف الفئات والرتب، كان تمثيل الجنسين على النحو التالي: موظفة واحدة (33 في المائة) برتبة مد-1 وما فوقها؛ و 15 موظفة (34 في المائة) في الرتب ف-1 إلى ف-5؛ و 32 موظفة (44,4 في المائة) في فئة الخدمة الميدانية؛ و 16 موظفة (48,4 في المائة) برتبة موظفة فنية وطنية؛ و 128 موظفة (62,1 في المائة) في فئة الخدمات العامة الوطنية. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يواصل مركز الخدمات الإقليمي بذل المزيد من الجهود لتعزيز تمثيل الجنسين وأن يقدم معلومات بهذا الشأن في التقارير المقبلة. وتتناول اللجنة الاستشارية تمثيل الجنسين في التقارير السنوية ذات الصلة، وتناولتها مؤخراً في تقريرها المعنون "تكوين الأمانة العامة: الخصائص الديمغرافية للموظفين" (A/76/733)، وكذلك في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760).

الدروس المستفادة وأثر جائحة مرض فيروس كورونا

33 - ترد التفاصيل المتعلقة بالدروس المستفادة وتأثير جائحة كوفيد-19 في الفرع ثانياً-باء من تقرير الأداء (A/76/548). وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمنهجية لحساب التكاليف العامة للموظفين، بما في ذلك منح التعليم والعوامل التي ساهمت في تجهيز مصروفات منح التعليم للفترة 2020/2019 في الفترة 2021/2020 نتيجة لجائحة كوفيد-19. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الحجم الكبير من الحالات المتعلقة بالإجازة الخاصة بأجر كامل كان ناتجاً عن تأجيل إجازة الراحة والاستجمام بسبب جائحة كوفيد-19 وعن القيام بصورة استثنائية بمنح إجازة بأجر كامل لمدة خمسة أيام لاستحقاقات الراحة والاستجمام الضائعة بسبب تأثير الجائحة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة كذلك بأن المركز قد قام بتجهيز 81 حالة إجازة خاصة بأجر كامل خلال الفترة 2020/2019 و 2 788 حالة في الفترة 2021/2020. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الحكم المتعلق بالإجازة الخاصة بأجر كامل جرى تنفيذه لمعالجة الحالات التي يظل فيها الموظفون في مراكز عملهم لفترات طويلة على الرغم من أنهم مؤهلون بالفعل وكانوا سيسافرون لولا ذلك في إطار إجازة راحة واستجمام ولكن منعوا من القيام بذلك بسبب قيود السفر و/أو متطلبات الحجر الصحي عند نقاط الدخول أو العبور أو الخروج في مسار سفرهم. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الإجازة الخاصة بأجر كامل هي غياب مآذون به يمنح عوضاً عن إجازة راحة واستجمام ضائعة أو مؤجلة وأن العمل عن بعد خارج مركز العمل لا يؤدي إلى أي إجازة خاصة ذات أجر مستحق بالكامل.

الوحدات المستضافة

34 - ترد معلومات عن الوحدات المستضافة في مركز الخدمات الإقليمي في تقرير الأمين العام (A/76/685، الفقرات 12 و 50 و 64 والجدولان 16 و 17). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه لم تصدر بعد سياسة في هذا الصدد، ولكنها زودت بوصف للممارسة، مفاده أن الوحدة المستضافة تعين على هذا النحو عندما تضطلع بمهمة من مهام المقر وحدة موجودة في المركز، لأسباب تشغيلية أساساً، ولكنها تحتفظ بخطط إبلاغ مباشر لمكتبها الأم في المقر، الذي يوفر التوجيه الاستراتيجي ويحافظ على المساءلة. وأبلغت اللجنة بأن الإدارة ستسعى إلى وضع سياسة لتوجيه إنشاء الوحدات المستضافة، مع تحديد المعايير وخطوط الإبلاغ وتفويض السلطة لإنشاء الوحدات المستضافة لدى كيانات الأمم المتحدة. وقد حافظت الودعتان المستضافتان في المركز، وهما قسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي ومركز الدعم الأمامي والنشر، على تبعيتهما الإدارية لإدارة الدعم العملي في المقر. وفيما يتعلق بمركز الدعم الأمامي والنشر، أبلغت اللجنة بأن معدل الرضا البالغ 60 في المائة الذي أعرب عنه العملاء من البعثات مع المركز يعتبر معياراً متحفظاً، إذ لا يزال يتطور. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت أدوار ومسؤوليات المركز المعاد تنشيطها الفرصة لدعم احتياجات فرادى البعثات، مع إدماج خدماته في الإطار الأوسع لسلسلة الإمداد المتكاملة، من خلال القيام مثلاً بدور الرقابة والتنسيق فيما يتعلق بشحن البضائع، وتناوب وحركة القوات والبضائع، ودعم الاستجابة للأزمات، وتشغيل مخزونات النشر الإقليمية، وتحسين إدارة المخزون بتوجيه من مكتب إدارة سلسلة الإمداد. وفيما يتعلق بقسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي، أبلغت اللجنة بأن القسم يتصدر فئة المعدات واللوازم المكتبية بتوجيه من شعبة المشتريات ويؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ جميع الفئات على الصعيد الإقليمي، مع تركيز قوي على شحن البضائع والأمن وتكنولوجيا المعلومات، وسيواصل إبرام اتفاقات تعاقدية طويلة الأجل.

35 - وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالمعلومات المتعلقة بأنشطة الوحدات المستضافة، وبالممارسات المتعلقة بالوحدات المستضافة المقدمة عند الطلب، وتكرر الإعراب عن رأيها بأن تعيين الوحدات المستضافة وخطوط الإبلاغ الخاصة بها ينبغي أن يستند إلى معايير واضحة ومطبقة تطبيقاً متسقاً في المقار ومراكز الدعم. وتكرر اللجنة توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع سياسة واضحة ومتسقة بشأن معايير إنشاء وتعهد الوحدات المستضافة لدى كيانات الأمم المتحدة، تشمل خطوط الإبلاغ وتفويض السلطة (انظر أيضاً A/75/822/Add.9، الفقرة 16).

سادسا - خاتمة

36 - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل مركز الخدمات الإقليمي للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، المقسم تناسيباً بين ميزانيات عمليات حفظ السلام التي تتلقى حالياً خدمات المركز، في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/76/548). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 874 700 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، والإيرادات/التسويات الأخرى البالغة 427 400 دولار التي تتألف من إيرادات الاستثمار وإيرادات أخرى (47 700 دولار) وإلغاء التزامات الفترة السابقة (379 700 دولار).

37 - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل مركز الخدمات الإقليمي للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 في الفرع الرابع من تقرير الميزانية المقترحة (A/76/685). وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بخفض الموارد المقترحة بمبلغ 63 400 دولار بتخفيضها من 43 185 600 دولار إلى 43 122 200 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الجمعية العامة بما يلي:

(أ) اعتماد مبلغ قدره 43 122 200 دولار للإنفاق على مركز الخدمات الإقليمي خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023؛

(ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) بالتناسب بين ميزانيات عمليات حفظ السلام التي تتلقى حاليا خدمات المركز وتحمله على الميزانية البرنامجية لعام 2023؛

(ج) الإحاطة علما باحتياجات الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 فيما يتعلق بحصة البعثات السياسية الخاصة المستفيدة من خدمات المركز، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات المالية للمركز في الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023.